اقتصاد

الأردن: 2022 عام رفع أسعار الكهرباء

عمان ـ **زيد الدبيسية**

رغم تعهد الحكومة الأردنية في مشروع موازنة العام الحالي 2022 بعدم رفع الأسعار وزيادة الضرائب، فإنّ مسؤولين ونواباً في البرلمان كشفوا عن توجه لزيادة أسعار الكهرباء والمشتقات النفطية، وربما المياه أيضاً، وذلك استكمالاً لتنفيذ التزامات الأردن مع صندوق النقد الدولي، الذي ضغط لإعادة النظر في أسعار هذه الخدمات.

وقال مقرر لجنة الطاقة في مجلس النواب عبد الله عواد، لـ«العربي الجديد»، إنّ من المتوقع أن تبدأ الحكومة في تطبيق تعرفة جديدة للكهرباء اعتباراً من مارس/ آذار المقبل، تشتمل على ارتفاعات واضحة للأسعار، ما سيُحمّل المواطنين مزيداً من الأعباء المالية.

وأضاف عواد أنّ شرائح الاستهلاك التي جرى إقرارها العام الماضي، لغايات احتساب الأسعار، بحاجة إلى إعادة نظر، بحيث لا تنطوي على زيادة على التعرفة، مؤكداً أنّه يعترض على توزيع الشرائح وآلياتها.

وتابع: «لجنة الطاقة في مجلس النواب ستبحث في وقت لاحق مع الحكومة الشرائح الجديد للكهرباء والتعرفة التي ستطبق هذا العام، والتأكيد على أهمية عدم ارتفاع الأعباء على المواطنين، إضافة إلى بحث ملف أسعار المشتقات النفطية والارتفاعات الكبيرة التي طرأت عليها».

لكنّ وزارة الطاقة تشير إلى أنّه بموجب برنامج صندوق النقد الدولي، تلتزم الحكومة بخطة مدتها 3 سنوات، ابتداء من عام 2021، لتعديل تعرفة الكهرباء «لتحسين استهداف الدعم المقدم للأسر وخفض التكلفة العالية للكهرباء على الشركات»، وفق تعبيرها، لافتة إلى أنّ قطاع الكهرباء يشكل نحو 20% من الدين العام، بسبب تراكم ديون شركة الكهرباء الوطنية التي وصلت إلى حوالي 7,18 مليارات دولار.

وكان رئيس مجلس مفوضي هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن الأردنية حسين اللبون أعلن، في أغسطس/ آب الماضي، عن تطبيق تعرفة كهربائية جديدة خلال الثلث الأول من عام 2022. وأوضح اللبون أنّه ستكون هناك ثلاث شرائح، ليكون سعر تعرفة الاستهلاك الشهري لهذه الفئة بقيمة 50 فلساً لكلّ كيلو واط ساعة لشريحة الاستهلاك من (1 - 300) كيلو واط ساعة، و100 فلس للاستهلاك من (301- 600)، و200 فلس لكل كيلو واط للاستهلاك الذي يتجاوز 600 كيلو واط.

وعن الفئات التي ستستفيد من التعرفة المدعومة، أشار اللبون إلى أنّها تشمل العائلات الأردنية ولاشتراك واحد فقط للعائلة، فيما ستضع هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن أسساً لمراعاة منح اشتراك آخر للحالات الاستثنائية. وسيستفيد من التعرفة المدعومة حاملو جوازات السفر الأردنية المؤقتة وأبناء قطاع غزة، وسيعاملون معاملة المشتركين الأردنيين، كما ستستفيد من هذه التعرفة اشتراكات عدادات الخدمات الخاصة بالقطاع المنزلي.

وبموجب التعرفة الحالية للكهرباء، هناك سبع شرائح، تبدأ من 1-160 كيلو واط ساعة شهرياً، بتعرفة 33 فلساً لكلّ كيلو واط، وتزيد القيمة المالية تدريجيا حسب الاستهلاك، لتبلغ التعرفة 265 فلساً لكلّ كيلو واط للاستهلاك الذي يتجاوز 1000 كيلو واط.

ووفق تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي يوم الجمعة الماضي، فإنّ نحو 15% من الأسر الأردنية قد تفقد الوصول إلى دعم أسعار الكهرباء جزئياً أو كلياً، إثر تطبيق التعرفة الكهربائية الجديدة التي تستعد الحكومة لتطبيقها نهاية مارس/آذار، معتبراً أنّ زيادة الأسعار تدعم التنافسية للقطاع الخاص. ودعا الصندوق المانحين إلى ضرورة دعم اللاجئين المحتمل تأثرهم بالإصلاحات في تعرفة الكهرباء. واستهلت الحكومة العام الجديد برفع أسعار المشتقات النفطية، لتبلغ أسعار بعض الأصناف مستويات قياسية غير مسبوقة، خاصة البنزين بنوعية 90 و95 أوكتان.

(فايز نور الدين، فرانس برس)

أزمة تموينية في الجزائر

تشهد الجزائر أزمة في العديد من السلع التموينية التي اختفت من الأسواق، ما دعا البرلمان للإعلان، أمس السبت، عن تشكيل لجنة للتحقيق في أسباب ندرة هذه السلع على رأسها الزيت والحليب والمضاربة في أسعارها، ما تسبب في سخط شعبي. وقال مجلس الأمة (البرلمان) في بيان، إنّ «آفة الاحتكار والمضاربة غير المشروعة، أضحت تأخذ أبعاداً استفزازية جديدة تهدد الاستقرار والتماسك والمناعة المجتمعية للأمة». ولجأ بعض التجار في الآونة الأخيرة إلى إخفاء العديد من السلع التموينية، لبيعها للمواطنين باشتراط شراء مواد أخرى معها، وفق مصادر محلية، فيما شهدت بعض الولايات الكبرى كالعاصمة الجزائرية طوابير أمام منافذ البيع للحصول على أكياس الحليب، كما تشهد بعض الولايات ارتفاعاً في سعر الخبز بقرار انفرادي من الخبازين.

انتعاش التوظيف في أميركا رغم «أوميكرون»

واشنطن ـ **شريف عثمان**

على الرغم من البداية السيئة للعام الجديد في سوق الأسهم الأميركية، التي أنهت مؤشراتها الرئيسية تعاملات أسبوعه الأول على تراجع، شهد أكبر اقتصاد في العالم مؤشرات إيجابية تتعلق بمعدلات التوظيف والتضخم، رغم سلالة «أوميكرون» المتحورة من فيروس كورونا وأزمة سلاسل التوريد العالمية.

وأظهرت بيانات صادرة عن وزارة العمل، يوم الجمعة، أنّ الشركات الأميركية أضافت 199 ألف وظيفة غير زراعية جديدة خلال ديسمبر/كانون الأول الماضي. ورغم أنّ الأرقام جاءت بعيدة عن توقعات الاقتصاديين الذين انتظروا إضافة أكثر من 420 ألف وظيفة، إلّا أنّ تفاصيل بيان الوزارة أوضحت ارتفاع متوسط أجر الساعة بنسبة 0,6%، وانخفاض معدل البطالة إلى 3,9% خلال الشهر المنقضي، مسجلة أقل مستوى لها منذ فبراير/ شباط 2020، الذي شهد بداية انتشار كورونا وصدور أوامر الإغلاق وتسريح العمالة في محاولة للحدّ من انتشاره.

ومع إضافات الوظائف في آخر شهور العام، وصل عدد الوظائف المضافة خلال 2021 إلى 6,4 ملايين وظيفة، ليعدّ الأعلى سنوياً في تاريخ الولايات المتحدة. ورغم أنّ عدد الوظائف الحالية ما زال أقل من مستواه قبل ظهور الفيروس بنحو 3,6 ملايين وظيفة، إلّا أنّ الاقتصاد الأميركي يبدو في أول أيام العام الجديد في وضع أفضل مما كان عليه في بداية العام الماضي، إذ ارتفع عدد الوظائف المتاحة في الأشهر الأخيرة إلى أعلى مستوياته.

وأظهرت بيانات من جهات أخرى، استمرار ارتفاع الطلب على العمالة، على الرغم من ارتفاع حالات الإصابة بالفيروس ومتحوراته، إذ أظهرت الأرقام الموجودة على موقع «إنديد Indeed» الخاص بالبحث عن الوظائف أنّ عدد فرص العمل المتاحة استمر في الارتفاع خلال الأسبوع الماضي. وقالت وزارة العمل إنّ مطالبات الحصول على تعويضات البطالة ما زالت منخفضة للغاية، الأمر الذي يوضح تشبث الشركات بموظفيها رغم ظروف انتشار الفيروس.

وعلى صعيد التضخم، تشير بيانات رسمية إلى اقتراب انفراج أزمة سلاسل الإمداد العالمية، التي بدأت في ربيع عام 2020 ودفعت التضخم في أميركا إلى مستويات قياسية بلغت 6,8% في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، وهي الأعلى منذ عام 1982.

أخبار

ارتفاع مبيعات النفط الإيراني

قال محمد حسيني، مساعد الرئيس الإيراني، إن صادرات بلاده من النفط شهدت ارتفاعاً في الآونة الأخيرة، متوقعا عودة المبيعات إلى مستويات ما قبل الحظر الأميركي في مارس/آذار المقبل. وأضاف حسيني، وفقا لوكالة الأنباء الإيرانية «إرنا»، أمس السبت،

أن مستوى علاقات إيران مع دول الجوار والدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون ارتفع في ظل الحكومة الجديدة، معرباً عن أمله في تحسين الوضع الاقتصادي للبلاد في ظل زيادة الصادرات النفطية وتعزيز العلاقات مع الدول الأخرى. وتتألف منظمة شنغهاي للتعاون من دول (الصين، روسيا، باكستان، الهند، أوزبكستان، طاجيكستان، قيرغيزستان، وكازاخستان)، وأربع دول مراقبة أبدت الرغبة في الحصول على العضوية الكاملة تتمثل في (أفغانستان، إيران، بيلاروسيا، ومنغوليا).

أسواق اليورانيوم بمنأى عن اضطرابات كازاخستان

تساهم الاضطرابات في كازاخستان، العضو في منظمة الدول المنتجة للنفط (أوبك)، في ارتفاع أسعار الذهب الأسود، إذ يخشى المستثمرون احتمال انقطاع الإمدادات، لكن سوق اليورانيوم تبدو بمنأى عن الأحداث حتى الآن، رغم أن البلاد هي ثاني منتج لهذه المادة في العالم. ونقلت وكالة فرانس برس، عن المحلل توكتار توربای، قوله إن الأزمة الحالية «قد تسبب ازعاجًا طفيفًا»، لكن ليس أزمة حقيقية، إذ إن الصين كدّست ما يكفي من اليورانيوم لتلبية حاجاتها في حال حصول اضطرابات على المدى القصير. وأوضح توربای أن «مناجم اليورانيوم تقع في مناطق نائية في إقليم تركستان، الذي لا يزال بمنأى عن التظاهرات والمواجهات الدائرة في البلاد». وتمتلك كازاخستان، تاسع أكبر دولة في العالم، المنغنيز والحديد والكروم والفحم.

نمو قطاع التأمين في الصين

قالت اللجنة الصينية لتنظيم المصارف والتأمين، إن قطاع التأمين في البلاد سجل نمواً في دخل الأقساط خلال الأشهر الـ11 الأولى من العام الماضي 2021، مع تحسن القدرة على دعم الاقتصاد الحقيقي. وأضافت اللجنة، وفق وكالة شينخوا، أمس، أن إجمالي دخل الأقساط سجل 4,2 تريليونات يوان (658,9 مليار دولار) خلال الفترة المذكورة، بينما ارتفعت تعويضات التأمين بنسبة 15,4% على أساس سنوي لتسجل 1,4 تريليون يوان. ولعبت هذه الصناعة دوراً متزايد الأهمية في خدمة الاقتصاد الحقيقي في السنوات الماضية، وارتفع إجمالي تغطية التأمين المُوفّر من قبل القطاع بنسبة 34,6% مقارنة بذات الفترة من العام الأسبق 2020.

محور

انهيار العملة التركية ينعكس سلباً على أسواق العرب

تغرق السلع التركية، الأسواق العربية بلا استثناء، إذ أضحت أسعار تلك السلع أكثر تنافسية مع تهاوي العملة التركية بأكثر من 44% العام الماضي، لتشهد مصر عروضاً مغرية، ليس فقط في «المولات» وإنما في الأسواق الشعبية. كما نشط «تجار الشنطة» في الجزائر والمغرب. ولم تعد المخاوف من الزحف التركي تقتصر على التجار وإنما أيضا على مسؤولي قطاع السياحة، إذ أضحت تركيا أكثر جذبا للأجانب والعرب مع تهاوي الليرة، ما يهدد أسواقا مثل الأردن وتونس وغيرها.

متجر ملابس وتحف خان الخليلي بوسط القاهرة (خالد دسوقي/ فرانس برس)

عروض كبيرة في مصر

السلع التركية تزيح الصينية في «المولات» والأسواق الشعبية

القاهرة ـ **عادل صبري**

استحوذت السلع التركية على مساحات أكبر من السوق المصرية، لتزيح السلع الصينية التي كانت تحظى بحضور طاغ في مختلف القطاعات، إذ استفاد المصدرون الأتراك بشكل كبير من تهاوي الليرة التركية، فضلاً عن مشاكل التوريد التي طاولت المنتجات الصينية خلال العام الماضي وارتفاع تكاليف شحنها بشكل حاد.

وفاجأت المصانع والشركات صاحبة العلامات التركية الشهيرة للملابس، المستهلكين المصريين بتقديم تخفيضات تتراوح بين 30% و70%، مع منافسة حادة للماركات العالمية والمحلية في أسابيع التسوق الشهيرة التي بدأت مما يطلق عليها «الجمعة البيضاء» في مصر ومختلف العربية عند منتصف نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي.

وبينما توقفت التخفيضات، الأسبوع الماضي، في أغلب الأسواق المصرية، استمر الوكلاء المصريون للعلامات التركية، في تقديم نفس التخفيضات، بمناسبة احتفالات أعياد الميلاد، التي تتزامن أيضاً مع موسم الشراء في فصل الشتاء.

وفي جولة ميدانية بالأسواق، رصدت «العربي الجديد» زحاماً ملحوظاً على شراء الملابس من فروع المحلات في المولات (المجمعات التجارية الكبرى) مثل توكيلات DE FACTO ، LC WAIKIKI للملابس، و KORKANAZ لأدوات المائدة، مع انخفاض ملحوظ لحركة الإقبال على المحلات المنافسة لها.

ولم تتوقف المنافسة عند «المولات» الكبرى، بل اشتدت سخونتها في أسواق الجملة الرئيسية في وسط القاهرة، في سوقي الموسكي والعتبة للملابس والمفروشات بأنواعها والمنتجات الجلدية. كما انتقلت المنافسة إلى الأسواق الشعبية الكبرى في الضواحي بمناطق أبو النمرس جنوب العاصمة، والمحلة الكبرى والمنصورة في الدلتا والمنشية بالإسكندرية (شمال).

وبخلاف الملابس، بدت الشركات المصرية قلقة من السجاد التركي رغم فرض رسوم جمركية تبدأ من 45% على واردات السجاد الأجنبي بصفة عامة.

وأدى تراجع الليرة التركية أمام الجنيه المصري والدولار الأميركي، إلى زيادة الواردات التركية، خلال العام الماضي بنسبة 20% والمتوقع استمرار نموها إلى 25% خلال العام الجاري 2022، وفقا لتصريحات صحافية أخيرة لعضو مجلس إدارة شعبة المستوردين في الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، متى بشاي، نائب رئيس مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأتراك المصريين. ووفق بشاي، فإنّ هبوط سعر العملة التركية أدى إلى تأثيرات إيجابية على انخفاض أسعار المتعاملة بين السوقين، فقد نشطت حركة التجارة الفردية التي يمارسها مواطنون يسافرون إلى تركيا بتأشيرات سياحية، ويعلنون عن ذلك صراحة بما يرتدونه، من دون إمكانية وقوعهم تحت بطش العقوبات».

التبادل التجاري بين مصر وتركيا يبلغ 5 مليارات دولار

السلع التركية بالأسواق، وقيمة التكلفة الاستيرادية، مع سهولة حركة النقل البري والجوي بين البلدين.

وفي تصريحات سابقة لوكالة «الأناضول» قال أتيلا آتاسون، رئيس جمعية رجال الأعمال التركية - المصرية، إنّ حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ 5 مليارات دولار، العام المالي المصري 2020-2021، انتهى في يونيو/حزيران الماضي، حيث وزّدت مصر لتركيا منتجات بنحو مليارَي دولار، متوقعا ارتفاع حجم التبادل التجاري بين البلدين ما بين 3. 4 أضعاف خلال المرحلة المُقبلة.

الملفت للنظر أنّ حركة التبادل التجاري تخطت المؤسسات الرسمية والشركات الكبرى، إذ أصبح هناك تركيز من المستثمرين الأتراك على السوق المصرية، وتوسعهم في إقامة مشاريع صناعية وتجارية، وتوطين صناعات بعينها، وهو ما يعكس ثقة المستثمرين الأتراك في الاقتصاد المصري، وفق ما يقول رئيس الجمعية.

وتستورد مصر عادة الملابس التركية، لارتفاع جودتها أسوة بمثيلاتها الأوروبية، فضلاً عن تناسبها مع أغلبية الجمهور المحافظ، وتجهيزات العرائس، بالإضافة إلى مواد التجميل والمكسرات، ومنتجات الطاقة والتدفئة والتنظيف وأدوات زراعية ومدرسية وغيرها من المنتجات، ما جعل الميزان التجاري يميل عادة لصالح تركيا، بما دفع بعض الأصوات السياسية إلى مطالبة السلطات المصرية، بوقف العمل باتفاقية التجارة الحرة بين البلدين، بينما كانت مصر قد أوقفت في 2014 العمل فقط باتفاقية الخط الملاحي المعروف باسم «الرورو» بين مصر وتركيا والموقعة خلال فترة حكم الرئيس الراحل محمد مرسي.

ويقول عمرو عادلي، الأستاذ المساعد في الجامعة الأميركية بالقاهرة، في دراسة تحليلية عن العلاقات التجارية المصرية التركية»: «إن حفاظ مصر على اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا يرجع كذلك في المقابل إلى زيادة صادراتها من السلع المصنعة إلى تركيا، ما يعني أن الإلغاء ستترتب عليه عواقب وخيمة على المصنعين المصريين ويحرمهم من أسواق أجنبية مهمة في فترة حرجة».

ورغم الانخفاض الكبير في قيمة الليرة التركية عام 2021، فإنّ العديد من المنتجات المصرية حافظت على معدلات صادراتها إلى تركيا، خاصة المواد الغذائية الطازجة والمعلبة، ولأول مرة يتم تصدير المواد الخام وعلى رأسها البلبت (خامات الحديد) والبروبلين ومشتقات البترول، والمنتجات القطنية والبوليستر وقطران الفحم والبترول، والأسمدة النتروجينية، التي وجدت صعوبة في الوصول للأسواق الدولية وخاصة الصين وشرق أوروبا بسبب مشاكل سلاسل التوريد، وتحولت تركيا إلى منفذ بيع أو منطقة عبور لتلك المنتجات عبر الوكلاء الأتراك لوسط آسيا وشرق أوروبا.

«أحياناً، يكون ارتداء ملابس تركية رسالة احتجاج على السياسيين الذين يريدون قطع علاقات الشعوب فيصلونها بأنفسهم ويعلنون عن ذلك صراحة بما يرتدونه، من دون إمكانية وقوعهم تحت بطش العقوبات».

وتستورد مصر عادة الملابس التركية، لارتفاع جودتها أسوة بمثيلاتها الأوروبية، فضلاً عن تناسبها مع أغلبية الجمهور المحافظ، وتجهيزات العرائس، بالإضافة إلى مواد التجميل والمكسرات، ومنتجات الطاقة والتدفئة والتنظيف وأدوات زراعية ومدرسية وغيرها من المنتجات، ما جعل الميزان التجاري يميل عادة لصالح تركيا، بما دفع بعض الأصوات السياسية إلى مطالبة السلطات المصرية، بوقف العمل باتفاقية التجارة الحرة بين البلدين، بينما كانت مصر قد أوقفت في 2014 العمل فقط باتفاقية الخط الملاحي المعروف باسم «الرورو» بين مصر وتركيا والموقعة خلال فترة حكم الرئيس الراحل محمد مرسي.

ويقول عمرو عادلي، الأستاذ المساعد في الجامعة الأميركية بالقاهرة، في دراسة تحليلية عن العلاقات التجارية المصرية التركية»: «إن حفاظ مصر على اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا يرجع كذلك في المقابل إلى زيادة صادراتها من السلع المصنعة إلى تركيا، ما يعني أن الإلغاء ستترتب عليه عواقب وخيمة على المصنعين المصريين ويحرمهم من أسواق أجنبية مهمة في فترة حرجة».

ورغم الانخفاض الكبير في قيمة الليرة التركية عام 2021، فإنّ العديد من المنتجات المصرية حافظت على معدلات صادراتها إلى تركيا، خاصة المواد الغذائية الطازجة والمعلبة، ولأول مرة يتم تصدير المواد الخام وعلى رأسها البلبت (خامات الحديد) والبروبلين ومشتقات البترول، والمنتجات القطنية والبوليستر وقطران الفحم والبترول، والأسمدة النتروجينية، التي وجدت صعوبة في الوصول للأسواق الدولية وخاصة الصين وشرق أوروبا بسبب مشاكل سلاسل التوريد، وتحولت تركيا إلى منفذ بيع أو منطقة عبور لتلك المنتجات عبر الوكلاء الأتراك لوسط آسيا وشرق أوروبا.

علاقات اقتصادية رغم الخلافات

بقيت العلاقات الاقتصادية بين القاهرة وأنقرة متواصلة على الرغم من الخلافات السياسية بينهما، لأنّ قطع العلاقات كان يلحق أضرارا بالغة بالكثير من المصالح على الجانبين، وفق دراسة نشرها مركز مالكوم ـ كير كارنيغي للشرق الأوسط ونشرها على موقعه الالكتروني في 17 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي. وأشارت الدراسة الى ازدياد التبادلات التجارية بين 2007 و2020، إذ نمت الصادرات المصرية بمعدل سنوي بلغ 7%، كما زادت الواردات التركية الى مصر 2%.

انتعاش «تجارة الشنطة» في المغرب والجزائر

لا تغيب انظار «تجار الشنطة» ومستوردو الملابس في الجزائر والمغرب عن سعر صرف الليرة التركية لعقد صفقاتهم بارخص سعر وتحقيق اكبر مكاسب

الرباط ـ **مصطفى قماس**
الجزائر ـ **حمزة كحال**

أنعش الهبوط الحاد لليرة التركية نشاط من يوصفون بـ«تجار الشنطة» في الجزائر والمغرب، والذين ينشطون بشكل خاص في تجارة الملابس بشكل شخصي خلال رحلات السفر إلى تركيا والعودة بها إلى بلادهم، بخلاف الصفقات التجارية للموردين بمختلف ملاءاتهم المالية. وبينما سعى المغرب في الأربعة أعوام الأخيرة إلى فرض رسوم جمركية على العديد من صادرات تركيا التي يرتبط معها باتفاقية للتبادل الحر، بهدف حماية المنتجين المحليين، جاء المنحى الهبوطي غير المسبوق لليرة التركية ليربك المشهد بشكل كبير، ويزيد مخاوف المنتجين المغاربة، خاصة في قطاع النسيج والألبسة، من إغراق السوق بالمنتجات التركية.

فقد قرر المغرب مع حلول 2022 تمديد تدابير حماية سوق الملابس والنسيج المحلية من الواردات التركية، إذ سيواصل على مدى العام الحالي تطبيق ذلك التدبير، الذي جاء قبل أربعة أعوام بطلب من المنتجين في المملكة.

وفقدت الليرة التركية نحو 44% من قيمتها في مقابل الدولار العام الماضي، رغم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة أخيراً للحد من انهيار العملة، إذ أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الشهر الماضي عن إجراءات لحماية الودائع بالليرة من تقلبات القيمة لتقليص اكتناز الدولار، بعدما هبطت العملة إلى أدنى مستوى لها عند 18,36 مقابل الدولار منتصف ديسمبر/كانون الأول الماضي. واستعادت الليرة نحو 50% من خسائرها في أعقاب هذه الإجراءات، ليصل الدولار إلى أقل من 11 ليرة، لكن سرعان ما عاودت الهبوط، لتصل أخيراً إلى 13,87 للدولار الواحد.

ويقول محمد بنعباد، الكاتب العام السابق لوزارة التجارة الخارجية المغربية، إن انخفاض قيمة العملة التركية، سيفضي إلى ارتفاع تنافسية منتجات ذلك البلد الذي يرتبط به المغرب باتفاق للتبادل الحر. ويشير بنعباد في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى أن المستوى الذي بلغه تراجع العملة التركية سيفضي إلى زيادة صادراته نحو المغرب وبلدان أخرى بأسعار جد تنافسية. وكان المغرب عمد في ظل شكوى المنتجين المحليين من المنافسة التي تشكلها منتجات النسيج والألبسة التركية، إلى فرض رسوم جمركية اعتباراً من 2018، حيث انتقلت من صفر في المائة إلى 27% في 2019، ثم 36% حالياً، مقابل 40% للدول التي لا يرتبط معها المغرب باتفاق للتبادل الحر.

وفي الجزائر، يكاد «تجار الشنطة» ومستوردو الملابس، يتفحصون شاشات سعر صرف الليرة التركية أمام العملات الأجنبية، إذ أضحى كل هبوط في سعرها يصب في صالحهم، إذ يزيد الوضع الحالي من مكاسبهم، خاصة أن السوق الجزائرية تشهد إقبالاً غير مسبوق على المنتجات التركية. وفي «بزار علي ملاح» في وسط العاصمة الجزائرية، المشهور ببيع الملابس الأجنبية، لا حديث بين التجار سوى عن الليرة التركية، الكل ماسك بهاتفه النقال ويبحث عن سعر العملة التركية أمام الدولار والعملة الأوروبية الموحدة، للظفر بصفقة تجارية بأقل التكاليف مع ممونيهم من المنتجين الأتراك.

يقول التاجر محمد منصار إن «بائعي الملابس التركية كلهم ضبطوا أنظارهم على تطور سعر صرف الليرة التركية، كون تركيا تشكل 60% من أصل الملابس المسوقة في الجزائر، نحن اليوم نتعامل مع الموزعين بالهاتف وعبر التطبيقات مثل واتساب وزوم، وذلك ربحا للوقت ولطي الصفقة بسعر اني لليرة، على أن يكون الدفع بالدولار طبعا». ويضيف منصار لـ«العربي الجديد» أن «تركيا باتت وجهة مستوردي الملابس الأولى في الجزائر وذلك لعامل السعر، والجودة، مقارنة بالملابس الصينية أو الفيتنامية، التي كانت ملاذ الجزائريين في الماضي نظراً لسعرها». وباتت الجزائر الشريك التجاري الثاني لتركيا في أفريقيا، كما أصبحت تركيا في المرتبة الأولى بين الدول الأكثر استثماراً في الجزائر، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين أكثر من 4 مليارات دولار عام 2021.

كما أصبحت تركيا وجهة الجزائريين الباحثين عن قضاء العطل السنوية كاستجمام وتجارة أيضا، خاصة نهاية السنة. ويسمح تراجع الليرة للجزائريين بقضاء عطل بفاتورة أقل بكثير من تونس أو حتى في الجزائر، التي تتميز بغلاء أسعار الفنادق ونقص المرافق السياحية، وفق رئيس نقابات وكالات السفر الجزائرية كمال سنوسي في حديث مع «العربي الجديد».

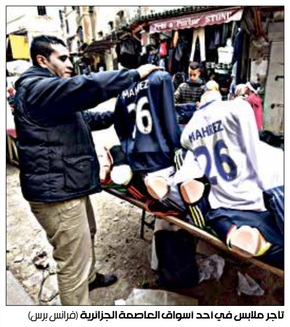
تاجر ملابس في احد اسواق العاصمة الجزائرية (فرانس برس)

تونس والأردن يخشيان عزوف السائحين

عمان ـ **زيد الدبيسية**،
تونس ـ **إيمان حمدي**

يتصاعد قلق مسؤولي القطاع السياحي في العديد من البلدان العربية، خاصة الأردن وتونس، اللذين كانا يأملان في جذب أعداد أكبر من السائحين بعد التعافي من تداعيات جائحة كورونا، لكن تهاوي الليرة التركية الذي جعل السياحة في تركيا أقل كلفة وجذباً يهدد تلك الآمال. وتشكل السياحة الخارجية أحد أهم الموارد المالية للأردن، ما يزيد من قلق المسؤولين وكذلك العاملين في وكالات السياحة والسفر والفندقة من تداعيات عزوف السائحين عن البلد الذي يشهد كلفا مرتفعة في الإقامة والعيش، مقابل توجههم نحو تركيا الأقل كلفة كثيراً. وتتفاعل المخاوف مع إلغاء حجوزات كثيرة أغلبها من أوروبا، خلال الأسابيع الأخيرة، تصل نسبتها إلى 90%، وفق مسؤولين في القطاع السياحي، بفعل المخاوف من تزايد الإصابات بمتحور «أوميكرون» من فيروس كورونا.

ويقول رئيس جمعية السياحة الوافدة محمد سميح لـ«العربي الجديد» إن انخفاض سعر الليرة التركية سيؤثر سلباً على السياحة في الأردن، بسبب تحول كثير من المجموعات السياحية إلى تركيا، فضلا عن تراجع السياحة الداخلية. ويفضل أردنيون منذ سنوات الذهاب إلى تركيا لأغراض سياحية وتعليمية بسبب انخفاض الكلفة قياساً مع الأردن ومنهم من اشترى مسكناً دائماً للإقامة فيه بعضا من أشهر السنة.

وتنفست السياحة الأردنية الصعداء قبل ظهور متحور «أوميكرون» وتهاوي الليرة التركية في الأشهر الأخيرة من 2021. إذ سجل الدخل السياحي في الأشهر الـ11 الأولى من العام الماضي 2,4 مليار دولار، بزيادة نسبتها 78,5% عن العام السابق، الذي هوت فيه السياحة بنسبة تجاوزت 75% عام 2019 بسبب الجائحة وتداعياتها.

وفي تونس لا تقل المخاوف من تحول السائحين نحو تركيا عن الأردن، فضلا عن زيادة توافد التونسيين أنفسهم إلى المقاصد التركية، إذ تمثل تركيا واحدة من الوجهات السياحية المفضلة لدى التونسيين.

ويرجح وليد بزقرو، صاحب إحدى وكالات الأسفار التونسية، أن يخلق تهاوي الليرة ديناميكية جديدة في الحركة السياحية في اتجاه تركيا بسبب تراجع كلف الإقامة وأسعار السلع هناك، متوقعا ارتفاع طلب السياح التونسيين على الوجهة التركية.

وبخلاف سفر التونسيين إلى تركيا، أضحت تونس تفتقد جذب السائحين من الخارج، لا سيما دول الجوار على رأسها الجزائر.

وتمثل السوق الجزائرية واحدة من أهم الأسواق السياحية لتونس، إذ توافد إليها عام 2019 نحو 2,5 مليون سائح شكلوا 25% تقريبا من إجمالي عدد السياح الوافدين، علما أن تونس من الوجهات السياحية الثلاث المفضلة لدى الجزائريين القادرين على السفر إليها برا، بما يخفض تكاليف سياحة الأسر قياسا بأغباء الرحلات الجوية. لكن الحدود البرية مغلقة منذ 16 مارس/آذار 2020 بسبب كورونا، فيما كانت تفتح معابر برية محددة في مواعيد محددة لإجلاء الطلبة والرعايا الجزائريين أو التونسيين العالقين، مع تطبيق التدابير الصحية الضرورية.

وسجلت عائدات القطاع السياحي التونسي عام 2021 ارتفاعا محدودا بلغت نسبته 7,7% مقارنة بعام تقشفي الجائحة في العام السابق عليه. وأظهرت بيانات صادرة أخيراً عن البنك المركزي، وصول إيرادات القطاع منذ مطلع العام الماضي وحتى 20 ديسمبر/ كانون الأول حوالي 724 مليون دولار، وارتفع عدد الوافدين 14,5% إلى نحو 2,1 مليون سائح مقابل 1,84 مليون في 2020.

سياح أجانب في مدينة إسطنبول (Getty)

أضرار معيشية في الشمال السوري

اضحت المنتجات التركية عامل شقاء لسكان الشمال السوري، إذ تضرروا من تضخم اسعارها

فوّاد عبد العزيز

في العام 2019، بدأ النظام السوري بشن حملة كبيرة على الأسواق، بحجة محاربة التهريب، لكن فيما بعد اتضح أن هذه الحملة تهدف لمحاربة البضائع التركية فقط، ما يجعل الباب أمام إمكانية دخولها شبه مستحيل إلى مناطق سيطرة النظام حتى مع رخص سعرها بفعل تهاوي الليرة التركية. لكن المشهد يختلف تماماً في مناطق سيطرة المعارضة شمالي سورية إذ تشكل البضائع التركية العمود الفقري لاقتصاد هذه المناطق، ما يجعلها عامل شقاء وليس رفاهية للمستهلكين. واضحت الليرة التركية، منذ نحو ثلاثة أعوام، العملة الرئيسية التي يتعامل بها السكان في مناطق سيطرة المعارضة السورية، ويتقاضون أجورهم بها، ما جعلهم أكثر تأثراً بتداعيات هبوط العملة التركية في كل شيء.

يقول سكان محليون في شمال غربي سورية، إن تراجع سعر صرف الليرة التركية في الآونة الأخيرة، أدى إلى تدهور حياة الكثير من الأسر المعيشية، وأصبح أكثر من 70% غير قادرين على تأمين حاجياتهم الأساسية من الأكل والشرب، بسبب التضخم، بينما تشهد الأسواق غياباً شبه كامل للرقابة، التي والتلاعب بها، بحجة تذبذب سعر صرف الليرة التركية بين ساعة وأخرى.

ويشير علي المحمد، من سكان محافظة إدلب، وهو متزوج ولديه أربعة أطفال، إنه قبل أن تتعرض الليرة التركية للانهيار الأخير، وعندما كانت تراوح بين 8 إلى 9 ليرات مقابل الدولار، كان يتقاضى 600 ليرة تركية راتبا شهريا، ويقوم بأعمال إضافية تدر عليه مبلغاً مماثلا، تكفي إلى حد كبير تغطية نفقات أسرته. ويضيف المحمد لـ«العربي الجديد» أن دخله ارتفع إلى نحو 2000 ليرة تركية، ومع ذلك لم يعد قادراً على تأمين متطلبات أسرته من الغذاء وباقي مفردات الحياة الأساسية، مشيرا إلى أن الأسعار تتغير بين لحظة وأخرى، بحجة انخفاض سعر صرف الليرة التركية المستمر.

ويتابع المحمد أنه حتى عندما يتحسن سعر صرف الليرة التركية، فإن التجار لا يخفضون الأسعار كما يجب، بسبب ضعف الرقابة على الأسواق، وعدم وجود قوانين رادعة وسلطات قادرة على تنفيذ هذه القوانين».

من جهته، يقر وزير الاقتصاد والمالية في ما تعرف بالحكومة السورية المؤقتة (محسوبة على هيئة تحرير الشام)، عبد الحكيم المصري، بعدم وجود رقابة على الأسعار في مناطق الشمال السوري المحرر من سيطرة النظام، وإنما الرقابة على المواصفات والنوعية وبعض المخالفات كالاحتكار. ويشير المصري في تصريح لـ«العربي الجديد» إلى صعوبة تحديد أسعار السلع، بسبب ارتفاعها المستمر، بالإضافة إلى أن الأسعار محررة وخاضعة للمنافسة، مضيفا: «لكن المواطن يستطيع تقديم شكوى إلى دوائر التموين المنتشرة في كافة مناطق شمال غربي سورية، في حال كان هناك احتكار لسلعة معينة، أو مخالفة من نوع ما، وهذه الدوائر مخولة باتخاذ كافة الإجراءات لمعالجة هذا الأمر».

ويرى أن الأوضاع الاقتصادية الصعبة في مناطق شمال غربي سورية، ليست مرتبطة بقرار التعامل بالليرة التركية بدلاً من الليرة السورية، وإنما بالدخل المنخفض، مشيرا إلى أن العملة السورية ليست أحسن حالاً، فهي الأخرى غير مستقرة، بالإضافة إلى أنه لا يوجد نظام اقتصادي يحميها بالشكل الذي يحافظ على استقرارها بشكل دائم.

الليرة التركية هي العملة الرئيسية في مناطق سيطرة المعارضة